

Distr.: General
14 August 2000
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الخامسة والخمسون

طلب إدراج بند إضافي في جدول الأعمال المؤقت للدورة
الخامسة والخمسين

دور الأمم المتحدة في إقامة نظام إنساني عالمي جديد

رسالة مؤرخة ١١ آب/أغسطس ٢٠٠٠ موجهة من ممثل غيانا الدائم لدى
الأمم المتحدة إلى الأمين العام

بناءً على تعليمات حكومتي، يشرفني أن أطلب إليكم وفقاً للمادة ١٤ من النظام الداخلي للجمعية العامة إدراج بند تكميلي في جدول أعمال الدورة الخامسة والخمسين للجمعية العامة معنون "دور الأمم المتحدة في إقامة نظام إنساني عالمي جديد". وبمقتضى المادة ٢٠ من النظام الداخلي للجمعية العامة، أرفق طي هذه الرسالة مذكرة توضيحية (انظر المرفق).

(توقيع) س. ر. إنسانالي

السفير

الممثل الدائم

مرفق للرسالة المؤرخة ١١ آب/أغسطس ٢٠٠٠ الموجهة من ممثل غيانا الدائم لدى الأمم المتحدة إلى الأمين العام

مذكرة توضيحية

دور الأمم المتحدة في إقامة نظام إنساني عالمي جديد

القصـد

يقصد من اقتراح إقامة نظام إنساني عالمي جديد الحث على إعادة النظر في الشراكة والتعاون الدوليين واستطلاع إمكانيات التوصل إلى توافق آراء قابل للنجاح بشأن التنمية التي تركز على الناس كدعامة محورية لعمل الأمم المتحدة في مجال التنمية في القرن الحادي والعشرين.

وإن هذا العمل ضرورة ملحة في الوقت الراهن في ضوء المبادرات المتشعبة الجوانب التي أتخذت بشأن التنمية في العقود الخمسة الماضية ونتائجها الهزيلة نسبياً. وسلسلة المؤتمرات التي عقدتها الأمم المتحدة في التسعينات، وهي من بين المساعي الأخيرة التي بذلها المجتمع الدولي بهذا الصدد، قد أثبتت الصفة المحورية التي تتسم بها التنمية التي تركز على الناس وتوصلت إلى توافق للآراء بشأن المسائل الحاسمة التي يتعين معالجتها بالعمل على الصعيد الوطني وبالتعاون الدولي. غير أن عمليات الاستعراض التي تمت حتى الآن أظهرت درجة معينة من خيبة الأمل والإحباط نظراً لعدم تحقيق تقدم في التنفيذ.

ولذا تدعو الضرورة الماسة إلى إعطاء زخم جديد لتحقيق التعاون الاقتصادي والاجتماعي الدولي، واعتماد نهج جديدة للتنمية، بما في ذلك مسألة الموارد. وتوضح ذلك المحاولات المبذولة على جميع الجبهات، بما في ذلك محاولات كبرى المؤسسات المالية والتجارية، لإعادة تحديد وترسيم معايير المساعدة الإنمائية. ويتعين أيضاً إعادة النظر في عمل الآلية الدولية دعماً للتنمية بغية تشجيع المزيد من التماسك والتنسيق. وتوفّر جمعية الألفية للأمم المتحدة فرصة فريدة من نوعها لإلقاء نظرة جديدة على مشاكل التعاون الدولي وإمكانياته.

المعلومات الأساسية والأساس المنطقي

وجّه الدكتور شيدّي جاغان، حين كان رئيساً لغيانا، أول نداء إلى إقامة نظام إنساني عالمي جديد، أثناء مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية الذي عُقد في كوبنهاغن في

عام ١٩٩٥. ومنذ ذلك الوقت لقي هذا النداء صدى لدى عدد من المنتديات الدولية، بما فيها الجماعة الكاريبية، وحركة بلدان عدم الانحياز، ومؤخراً لدى مجموعة الـ ٧٧. وفي الاجتماع السادس عشر لمؤتمر رؤساء حكومات الجماعة الكاريبية (كاريكوم) الذي عُقد في جورجيتاون، غيانا، في شهر تموز/يوليه ١٩٩٥، أعرب هؤلاء الرؤساء عن تأييدهم للدعوة إلى إقامة نظام إنساني عالمي جديد. وفي الإعلان الصادر عن مؤتمر الجنوب الذي عُقد في هافانا في شهر نيسان/أبريل ٢٠٠٠، أكد رؤساء دول وحكومات مجموعة الـ ٧٧ والصين، في جملة أمور، "الحاجة إلى نظام إنساني عالمي جديد يرمي إلى قلب التفاوتات المتزايدة بين الفقراء والأغنياء، سواء داخل البلدان أو فيما بينها، من خلال تعزيز النمو القائم على المساواة، واستئصال الفقر، وتوسيع نطاق العمالة المنتجة، وتعزيز المساواة بين الرجل والمرأة والتكامل الاجتماعي".

ويوفرّ تزايد الترابط بين الأمم والشعوب، وتدعيم الديمقراطية في العديد من بلدان العالم، وتسارع وتيرة الابتكارات التكنولوجية، ونهاية الحرب الباردة، إمكانيات معززة لتحقيق هذه الأهداف. غير أن التفاوتات والتباينات المتنامية التي تصحب عولمة الاقتصاد وتتحلى في تزايد الفوارق في الدخل والتقدم التكنولوجي بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية تعمل ضد تقدم غالبية البشرية في المجالين الاقتصادي والاجتماعي.

الأهداف والإجراءات المقترحة

يسعى اقتراح إقامة نظام إنساني جديد إلى تحقيق توافق آراء سياسي متين وإنشاء شراكة عالمية واسعة النطاق لمحاربة الفقر وتعزيز الأمن الاقتصادي في أنحاء العالم، على أن يستند ذلك إلى نهج إنمائي متكامل طويل الأجل يضع في الحسبان كيفية تفاعل الحكومات والأسواق والمجتمعات ويعمل على التوصل إلى نتائج ملموسة في ميدان التنمية.

ويتعيّن توفير الإرادة السياسية وشراكة دولية متنوّرة للنجاح في مواجهة التحديات التي يطرحها الفقر وعدم الإنصاف في العالم، وتعزيز التنمية البشرية الكاملة. وينبغي أن تشمل هذه الشراكة جميع الأطراف الفاعلة ذات الصلة، الدول الأعضاء والمجتمع الدولي والجهات غير الحكومية. ويمكنها أن تتناول الصلات بين المسائل ذات الأهمية الحيوية للعالم النامي وشواغل العالم المتقدم النمو، وأن تضع حلولاً للمشاكل المشتركة.

ويتعيّن أن تسعى هذه الشراكة إلى مواصلة العمل الحيوي الذي قامت به الأمم المتحدة حتى الآن في ميدان التنمية، بما في ذلك سلسلة المؤتمرات التي عقدتها في التسعينات، وأن تعطي قوة دافعة جديدة لتنفيذ العديد من المبادرات الإنمائية التي اتخذت تحت رعاية المنظمة، ويتسم هذا بأهمية أكبر. ولتحقيق هذا الهدف، يتضمن الاقتراح قيام المجتمع الدولي

بتنسيق الجهود الرامية إلى تحقيق عمل فعال يركّز على الناس بغية تعزيز رفاهية شعوب العالم الاجتماعية والاقتصادية تعزيزاً كاملاً. كما سيُشعر المجتمع الدولي بالضرورة الملحة للتركيز، لا على العوامل المالية والاقتصادية فحسب، وإنما أيضاً على المتطلبات الأخلاقية والاجتماعية الملحة التي تضع أسباب الرزق في صميم التنمية المادية.

ويتضمن الاقتراح عدداً من المبادرات الملموسة الرامية إلى معالجة المسائل الحيوية المرتبطة بالتنمية البشرية. ويظل الاستثمار والمساعدة التقنية والاقتصادية من الوسائل الرئيسية لدعم المبادرات الإنمائية في البلدان النامية. وهو يسعى إلى تعزيز اتخاذ المزيد من الإجراءات على ثلاث جهات رئيسية. فهناك أولاً ضرورة أساسية لتسهيل إعادة ترسيم دور الحكومة بغية إقامة الوسائل الديمقراطية اللازمة للتنمية البشرية، مما سييسرّ تدعيم القدرات على توفير الخدمات والهياكل الأساسية اللازمة لإيجاد أوجه التوافق اللازمة بين النمو الاقتصادي والتقليل من الفقر والتنمية الاجتماعية. ثانياً، يسعى الاقتراح إلى حشد الدعم السياسي المعزز للتنمية، إذ يتعيّن حث الدول المتقدمة النمو على اتخاذ تدابير حاسمة للوفاء بالتزاماتها فيما يتعلق بهدف الأمم المتحدة تخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي لهذه الدول للمساعدة الإنمائية الرسمية، نظراً للتحسن الذي طرأ على أوضاعها الاقتصادية بوجه عام. ومن الضروري أيضاً تمويل تخفيف الدين الرسمي بواسطة الموارد المخصصة للمساعدة الإنمائية، وليس على حسابها. كذلك، ففي حين تُعتبر مبادرة إلغاء ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون خطوة هامة لمساعدة البلدان النامية على الحصول على الموارد لمعالجة الفقر، يتعيّن بذل المزيد من الجهود لكي تتمكن الدول من المطالبة بتخفيف الديون بناء على نسبة الفقر لديها. ثالثاً، يسعى الاقتراح إلى تسهيل التوصل إلى توافق آراء حقيقي بشأن تعزيز العدالة الاجتماعية والملكية والحكم الرشيد على الصعيدين الوطني والدولي، وهي عناصر رئيسية لتدعيم التنمية البشرية. ولتحقيق ذلك، يتعيّن النظر في إقامة آلية للتحكيم الدولي توازن بين مصالح المانحين، والمؤسسات المالية الدولية، والشركات عبر الوطنية، والبلدان النامية، بغية إضفاء المزيد من الانضباط على التعاون الدولي.

دور الأمم المتحدة

تبقى الأمم المتحدة المؤسسة الرئيسية التي تمكن المجتمع الدولي من التوصل إلى توافق آراء دولي بشأن المسائل التي تمّ الجميع. لقد كانت في طليعة الكفاح من أجل إنهاء الاستعمار وتحقيق الاستقلال السياسي. ونظراً لتزايد الارتباط العالمي، وتمشياً مع الولاية التي ينص عليها ميثاقها، يتعيّن عليها الآن أن تقوم بدور محوري في تحقيق مستويات معيشية أعلى في ظل حرية أوسع، لما فيه مصلحة جميع شعوب العالم.